الأمم المتحدة

A/75/PV.55

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٥٥

الثلاثاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الأمم المتحدة ركن حاسم من أركان تعددية الأطراف، وتضطلع بدور محوري في ضمان أن يتقيد جميع المعنيين بمعالجة شواغل السلام والأمن بدعم مقاصد المنظمة ومبادئها. وليس هناك أي بديل عن القواعد المتفق عليها بصورة مشتركة وعن تطبيقها العالمي.

إن دعم ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصون أمنها الجماعي وآلياتها السياسية والإنسانية، أمر حاسم لصون السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وتعتبر الاستجابات العالمية المتسقة والجهود المشتركة التي تنسقها الأمم المتحدة أكثر السبل فعالية للتصدي للنزاعات؛ ومكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي؛ وإدارة النزوح القسري وتدفقات الهجرة؛ ومواجهة التحديات الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا. وتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة للجميع وحقوق الإنسان للجميع.

لقد صوتت أذربيجان مؤيدة القرار ٢٦٢/٦٨، الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، والمعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“، ولم يتغير موقفنا بشأن دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي الحالات التي تنطوي على نزاعات دولية أو نزاعات مسلحة أو أزمات سياسية في العلاقات بين الدول، يجب أن تكون الحلول متسقة مع القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمعايير الأساسية، مثل تلك المتعلقة بالالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ويكتسي التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول، أهمية قصوى لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): لقد حرص بلدي دائما على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما دعم محاولات فرض الأمن والاستقرار على أي بقعة غير مستقرة في العالم، انطلاقا من إيماننا بالحوار وفعاليته في العلاقات الدولية. وعليه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لا تزال الجمهورية العربية السورية مؤمنة بأن إدراج البند المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا" على جدول أعمال الجمعية العامة كان وسيبقى خطوة أحادية الجانب وغير مسؤولة، وذات طبيعة مسيسة تعكس رغبة بعض الحكومات في تصعيد الأوضاع في تلك المنطقة وتصفية الحسابات مع الاتحاد الروسي، ولو على حساب الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، والعلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين.

إن هذه المسألة تحكمها مبادئ قانونية واضحة وجلية، وتستند إلى أحكام الميثاق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقواعد القانون الدولي، والتي تفرض في مجموعها ضرورة إعادة النظر كليا في مسألة إدراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة، وفيما يلي نوضح أهم هذه المبادئ القانونية والإجرائية.

أولا، إن نظر الجمعية العامة في هذه المسألة يشكل اعتداء من الجمعية العامة على ولاية مجلس الأمن وخرقا للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص في فقرتها الأولى وأقتبس "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن".

وفي هذا السياق، نؤكد أن إقحام مصطلح الأراضي المحتلة مؤقتا في عنوان هذا البند لن يغير من حقيقة أن هذه المسألة تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2202 (2015) ذات الصلة بهذه المسألة.

ثانيا، إن الوضع في تلك المناطق يخضع لأحكام اتفاقات مينسك التي أيدتها الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) معجميع ملحقاته، كما أيدها بيان رئيس مجلس الأمن الذي صدر في الوثيقة الرسمية S/PRST/2018/12 .

وأعيد التأكيد على أن تطبيق اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) يتطلب توفر إرادة سياسية حقيقية لدى جميع الأطراف من أجل العمل المشترك على استعادة الأمن والاستقرار في أوكرانيا، وتطبيع العلاقات التاريخية بينها وبين جارها الاتحاد الروسي، وفي منأى من التدخلات السلبية من قبل حكومات تدعي الحرص على أوكرانيا في حين أنها تسعى إلى تصعيد التوتر هناك والعودة إلى أجواء الحرب الباردة، وخلق أجواء عدائية وأعداء وهميين ونشر الأسلحة الثقيلة والصواريخ المتوسطة والبعيدة، وتهديد الأمن في تلك المنطقة من العالم.

وبناء على ما سبق، فإننا ننظر إلى البند ٦٥ وإلى جلسة اليوم على أنهما محاولة مؤسفة جديدة لعرقلة تطبيق اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن، وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى حل الخلاف وتطبيق مجموعة التدابير التي دعمتها رباعية النورماندي بشأن التسوية الأوكرانية.

ختاما، نحن سنبقى نحذر من النزعة السلبية لبعض الدول الأعضاء في اتجاه استنزاف جدول أعمال الجمعية العامة، وطاقات وموارد الأمم المتحدة بطريقة تقوض الأهداف والمقاصد الأساسية السامية لهذه المنظمة، وتجعل من هذا المنبر وسيلة لممارسة الاستقطاب وتعميق الخلافات، بدلا أن يكون عامل وحدة في سبيل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع، بما فيها أوكرانيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم (انظر A/75/PV.54). وأود أن أضيف التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

يصادف هذا الشهر مرور سبع سنوات على العدوان الروسي المسلح على أوكرانيا. وبعد سبع سنوات، يستمر تدهور الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الميدان يوميا. وحتى الآن، أودى عدوان روسيا على جارتها ذات السيادة أوكرانيا بحياة أكثر من ١٣ ٠٠٠ مواطن أوكراني وجرح أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص. وهناك ما يناهز ٣,٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وشُرد ما يصل إلى ١,٥ مليون شخص – أُجبروا على الفرار من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية في شرق أوكرانيا.

ويواصل الاتحاد الروسي تزويد قوات احتلاله بالأسلحة الثقيلة والقوات النظامية والمرتزقة. فالإقليم، قد أضحى بالفعل وفقا للأمم المتحدة، من بين أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم. وبالإضافة إلى الحرب التقليدية، تجري الحرب المختلطة ضد أوكرانيا على قدم وساق من خلال جملة أمور منها استخدام الدعاية والمعلومات المضللة والضغوط الاقتصادية والهجمات الإلكترونية.

وفي ظل خلفية توجيه الأمين العام نداء من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم هذا الجائحة، فإننا نلاحظ بقلق الارتفاع الأخير في الانتهاكات. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار وقوع خسائر في صفوف المدنيين، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة. والأرقام مثيرة للقلق. ومن بين الحالات الـ ٥١ المبلغ عنها، نجمت ٣٨ حالة عن ألغام وذخائر غير منفجرة، ومن المؤسف أن ١٢ حالة منها كانت حالات وفيات.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاتفاقات المتعلقة بالمسائل الأمنية، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بتحديد مناطق جديدة لإزالة الألغام، يجب أن توضع في صيغتها النهائية في إطار فريق الاتصال الثلاثي. وفي أعقاب الاجتماع الأول للفريق في عام ٢٠٢١، ندعو روسيا إلى المشاركة البناءة في عمل الفريق من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل الهامة، ولا سيما الإفراج المتبادل عن المحتجزين وفتح نقاط التفتيش الخاصة بالدخول والخروج من زولوتي وشاستيا.

لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان والظروف المعيشية القاسية للسكان المتضررين من العدوان الروسي المستمر في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل وحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الفكر وحرية الدين؛ وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية؛ والتعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز، وعمليات النقل القسري؛ وانتهاكات حقوق المحاكمة العادلة؛ وانتهاكات حقوق الملكية؛ وانتهاكات حق المواطن في الحفاظ على الهوية والثقافة والتقاليد.

ويساورنا القلق إزاء اضطهاد ومضايقة نشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين والمحامين، بمن فيهم ذوي العرق الأوكراني وتتار القرم، الذين تستهدفهم بشكل خاص الانتهاكات التي ذكرتها. ويظل العديد منهم، بعد احتجازهم لأسباب سياسية، مسجونين بصورة غير قانونية في القرم الذي تحتله روسيا، ولا يزالون يواجهون ظروفاً لا إنسانية، ويتعرضون للتخويف، والتعذيب، وسوء المعاملة، ويتلقون مساعدة طبية غير كافية.

إن إدخال العملة واللغة والتشريع الروسي في الأراضي المحتلة مؤقتا في شرق أوكرانيا أمر غير مقبول ويجب العدول عنه. وعلاوة على ذلك، فإننا ندين السياسة المحددة الأهداف التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتعلق بفرض الجنسية الروسية قسرا والتجنيد غير القانوني للمواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في القرم للخدمة في القوات المسلحة للاتحاد الروسي، وكذلك التغيير المصطنع في التركيبة الديمغرافية لسكان القرم المحتل مؤقتا.

ومما يثير القلق أنه حتى في خضم هذه الجائحة، مُنع مكتب مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مرة أخرى من الوصول إلى الأراضي المحتلة مؤقتا. كما مُنعت بعثة الرصد الخاصة التي أوفدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، بصورة منهجية من الوصول إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي التي جرى ضمها بصورة غير قانونية وإلى مدينة سيفاستوبول، والمنطقة الواقعة على طول الحدود بين أوكرانيا وروسيا – في انتهاك واضح لولاية البعثة التي تغطي كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وللأسف، فإن سياسة العدوان والاحتلال التي تنتهجها روسيا ضد جيرانها ليست جديدة، بل هي جزء من نمطها العملياتي الواضح، المجرب بصورة جيدة ضد بلدي، جورجيا، منذ أن استعدنا استقلالنا في عام ١٩٩١. وقد استخدمت روسيا بصورة منهجية التحريض على إشعال النزاعات، وممارسة العدوان العسكري المباشر، واستخدام مزيج من الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري، وشن هجمات إلكترونية، وتنسيق حملات التضليل الإعلامي، وإخراج عملية السلام عن مسارها، لإحباط تطلعات السياسة الخارجية للدول المجاورة لها، بما فيها بلدي.

وتمثل حالتي جورجيا وأوكرانيا شهادة حية لا لبس فيها على استراتيجية روسيا الخبيثة في المنطقة.

ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على الامتثال لالتزامه بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني وعلى الوفاء بالتزاماته التي تجاهلها. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لكي أدعو مرة أخرى روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، ومن بينها، اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونكرر أيضا دعوتنا روسيا إلى أن منحآليات رصد حقوق الإنسان الدولية والإقليمية إمكانية الوصول الفوري وبدون عراقيل إلى الأراضي المحتلة في أوكرانيا وجورجيا.

وفي الختام، تكرر جورجيا تأكيد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بهما دوليا. ونحن لا نعترف بالضم غير القانوني للقرم ولن نعترف به. وندعو جميع الدول الأخرى إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بالقرم.

السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تأخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة لتكرر الإعراب عن رغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية في أوكرانيا.

ولهذا السبب، يرى وفد بلدنا أنه من غير المناسب تغيير أي شكل من أشكال التسوية القائمة. وفي هذا الصدد، يوفر القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أيد اتفاقات مينسك ولم يشر إلى "الأراضي المحتلة"، فضلا عن مجموعة التدابير الخاصة بتنفيذها، أساسا متينا لتسوية سلمية بموجب القانون الدولي، مع إتاحة التوصل إلى حل سياسي بحسن نية حتى يسود الاستقرار والسلام في تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن تناول هذه المسألة هنا، يشكل في حد ذاته انتهاكا لأحكام المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولدى وفد بلدنا اقتناع راسخ بأن المسألة المطروحة تتعلق أساسا بالدولتين المعنيتين. ولن ينجح الحل الخارجي ما لم تؤيده الدولتان. ولذلك، فإننا ندعو إلى تجنب تسييس أعمال الجمعية العامة ومحاولة استخدام هذا الجهاز لمهاجمة دولة عضو أخرى كاملة العضوية في منظمتنا، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة من الجائحة، التي نحن مدعوون على العكس من ذلك خلالها إلى العمل معا لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل التغلب على أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل في السنوات المائة الماضية.

وأخيرا، نناشد الحكومة الأوكرانية بكل احترام أن تظهر علامات ملموسة على إرادتها السياسية على الدخول في حوار حقيقي والعمل بشكل جماعي من أجل استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد، وكذلك من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين أوكرانيا وروسيا.

السيد نيكولينكو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في أوكرانيا وحولها تشكل مصدر قلق مستمر وشديد للمجتمع الدولي.

ولا تزال جمهورية مولدوفا تتابع بقلق بالغ الحالة في أوكرانيا، البلد الصديق المجاور. وفي ذلك السياق، شارك وفد بلدي في تقديم جميع القرارات المتعلقة بأوكرانيا التي اعتمدتها الجمعية العامة، وأيد إدراج البند ٦٥، المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا"، في جدول أعمال الدورة الحالية.

ولا بديل عن التسوية السلمية للنزاعات على أساس على احترام سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وفي ذلك الصدد، نؤيد بشكل خاص الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحل السياسي للأزمة في أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أنه بوسع الجمعية العامة، من خلال نظرها في المسائل الناشئة عن التحديات التي تواجه سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية بطريقة بناءة وغير مسيسة، أن تشجع وتعزز النُهج والحلول القائمة على المراعاة الصارمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/75/PV.54). وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولا، تشير جمهورية مولدوفا إلى دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونعتقد أن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم التوصل إليها تشكل قانونا دوليا وينبغي احترامها، بما في ذلك في حالة أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، لا يعترف بلدي بالضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، الذي يشكل انتهاكا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، مع ما يترتب عليه من عواقب خطيرة على النظام القانوني والأمن الدوليين.

ثانيا، تؤيد جمهورية مولدوفا الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا على أساس اتفاقات مينسك وتحت رعاية صيغة نورماندي. ويظهر وقف إطلاق النار الحالي أن صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي في وضع جيد يسمح لهم بتعزيز تخفيف توتر الحالة في منطقة النزاع.

وفي هذا السياق، تدعو جمهورية مولدوفا جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها في امتثال تام واحترام كامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ثالثا، وفقا لطلبات أوكرانيا، نرى أن نشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام على الأرض تعمل بشكل منسق مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا يمكن أن يعطي زخما للعملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

وأخيرا وليس آخرا، تثني جمهورية مولدوفا على أنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، وستواصل الإسهام في الوفاء بولاية البعثة، بما في ذلك من خلال مشاركة أكثر من ٤٠ مواطنا من مولدوفا.

وإزاء تلك الخلفية تجدر الإشارة إلى أن أوكرانيا، بوصفها بلدا مجاورا، قد اضطلعت ولا تزال تضطلع بدور هام كوسيط في صيغة "٥+٢" لتسوية النزاع الترانسنيستري. وبالمثل، لا يزال مراقبوها العسكريون يشكلون جزءا من آلية حفظ السلام في الجزء الشرقي من بلدنا.

ونشيد بدعم أوكرانيا القيم ونقدره ونعيد تأكيد اهتمام جمهورية مولدوفا بتعزيز التعاون الثنائي الممتاز مع أوكرانيا.

وختاما، فإن السبب الرئيسي لمداولات اليوم ليس الحالة في أوكرانيا وحولها فحسب، بل كذلك استقرار منطقتنا وأمنها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إذا استمر المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في التسامح مع الأعمال التي تهدد وتقوض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، إلى جانب دول أخرى في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال.

البند ٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع المقرر (A/75/L.58)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر المعنون "جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٢١"، الصادر بوصفه الوثيقة A/75/L.58. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/75/L.58؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.58 (المقرر ٧٥/٥٥٧).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانات السياسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

مشروع القرار (A/75/L.59)

مشروعا التعديلين (A/75/L.60 و A/75/L.61)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١"، الصادر في الوثيقة A/75/L.59، ومشروعي التعديلين الواردين في الوثيقتين A/75/L.60 و A/75/L.61.

ونود تذكير الأعضاء بأن مناقشة هذا البند ستُعقد خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

وقد اعتمدت الجمعية العامة، في حزيران/يونيو ٢٠١٦، قرارها ٢٦٦/٧٠ المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠". ومن خلال ذلك القرار، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقطوعة في الإعلان نحو إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وكيف أن الاستجابة، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا تزال تسهم على النحو الأمثل في إحراز التقدم بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف الصحي العالمي.

ووفقا لتلك الولاية، ظل الرئيسان المشاركان – سعادة السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، وسعادة السيد نيفيل ملفين غيرتسي، الممثل الدائم لناميبيا – يعملان مع الدول الأعضاء لتحديد طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وأود أن أعرب عن شكري وتقديري، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، للسفير فيفيلد والسفير غيرتسي على عملهما القيّم بشأن هذه العملية خلال الأشهر الماضية. وكما نقلت في رسالتي المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢١، أبلغ الميسران المشاركان الأعضاء بالخطوات التي اتخذاها للتوصل إلى اقتراح توفيقي بشأن مشروع طرائق الاجتماع الرفيع المستوى، وقدما الصيغة النهائية لمشروع القرار لاعتماده خلال الجلسة العامة المقبلة للجمعية العامة؛ ومن ثم فإن المشروع معروض على الأعضاء اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.60.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أبدأ بمشاركتكم، السيد الرئيس، في توجيه جزيل الشكر إلى ميسرينا المشاركين، الممثلين الدائمين لأستراليا وناميبيا، على عملهما الممتاز بشأن هذا النص. إننا نتطلع إلى المشاركة الكاملة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي سيعقد في حزيران/يونيه.

نأتي اليوم بمشروع التعديل A/75/L.60 بدعم من أكثر من ٥٠ بلدا، لأن لدينا شواغل جدية بشأن الصيغة التقييدية التي يتضمنها النص الحالي فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني وإفساح المجال أمامه.

إن التعديل الذي نقترحه ليس مثيرا للجدل. فللمشاركة الكاملة للمجتمع المدني في هذا الاجتماع تاريخ طويل. وبحق فإن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مسألة اضطلع فيها المجتمع المدني بدور حاسم على مر السنين. غير أن الصياغة في نص عام ٢٠١٦ سمحت لحفنة من الدول الأعضاء بمنع مشاركة بعض المنظمات غير الحكومية بطريقة تعسفية. لذلك نقترح مشروع التعديل هذا للعودة إلى الممارسة قبل عام ٢٠١٦ وكفالة سماع جميع أصوات المجتمع المدني.

ويسعى التعديل إلى إعادة الجمعية العامة إلى النهج التوافقي الذي اتبعناه في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١. وهو يعدل الصياغة من عام ٢٠١٦ لأن تلك الصياغة سمحت لفرادى الدول الأعضاء بمنع ٢٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني من المشاركة في الاجتماع من جانب واحد وبشكل تعسفي. وبذلك حالت تلك الدول الأعضاء دون سماع آراء شركاء شرعيين وأناس لديهم تجارب حقيقية في هذه المسألة وأناس ينبغي لنا أن نستمع إليهم – أناس يستطيعون، بالفعل، أن يُنيروا تفكيرنا بمعارفهم وخبراتهم.

ومشروع التعديل الذي نقترحه لا يلغي جميع أشكال التدقيق أو التحكم. إنه يسعى ببساطة إلى إعادة سلطة صنع القرار إلى الجمعية

العامة ككل بدلا من أي دولة عضو بمفردها. ويمكننا من اتخاذ قرار عام بشأن من يمكننا أو لا يمكننا – نحن كجمعية عامة – أن نسمعه، وينتزع سلطة الرقابة من فرادى الدول.

وبالنسبة لي، هذا الأمر شخصي نوعا ما. فقد نشأت في جنوب أفريقيا، حيث شاهدت بشكل مباشر الدور الذي اضطلع به المجتمع المدني على مدى العقود الماضية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إنهم في خط المواجهة يحاربون الوصم ويدافعون عن الحقائق ويعملون على جلب الدواء لمن يحتاجون إليه، فضلا عن الدفاع عن الفقراء والضعفاء. وصوتهم لا يقدر بثمن ولا بديل له.

لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في تقديم مشروع التعديل والتصويت تأييدا له. فالاستماع إلى جميع الأصوات ذات الصلة في كفاحنا العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية يعتمد على دعمها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.61.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يقترح الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية مشروع تعديل A/75/L.61 على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/75/L.59، على أن يكون مضمونه كما يلي:

”في الفقرة ٨ من المنطوق، حذف ’بما في ذلك المجموعات السكانية الرئيسية‘“.

وخلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك الجزء، الذي لا يتعلق بمشروع القرار – أي طرائق الاجتماع الرفيع المستوى. ومن وجهة نظر المحتوى، فقد روعي ذلك بالفعل في عبارة: ”الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضون لخطر الإصابة به أو المتأثرون به“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.59 ومشاريع التعديلات الواردة في الوثيقتين A/75/L.60 و A/75/L.61.

وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يدلى بهذا البيان في سياق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٨ و ١٣ و ١٥ من منطوق مشروع القرار A/75/L.59، تقرر الجمعية العامة، في الفقرة ١ من المنطوق،

”أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، يُجرى فيه استعراض شامل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعت في إعلان عام ٢٠١٦ للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وبشأن كيفية استمرار جهود التصدي، في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في الإسهام على النحو الأمثل في التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف العالمية في مجال الصحة، بما في ذلك أوجه النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والعقبات والثغرات والتحديات الماثلة والفرص المتاحة، في مجالات منها الشراكة والتعاون، والتوصيات المتعلقة بتوجيه ورصد جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بعد عام ٢٠٢١، بما في ذلك وضع التزامات ملموسة للتعجيل بالعمل من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك تشجيع الالتزام المتجدد والمشاركة من قبل القادة والبلدان والمجتمعات المحلية والشركاء للتعجيل بعملية شاملة عالمية ومتكاملة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ تلك العملية“؛

وبموجب الفقرة ٢ من المنطوق، تقرر أيضا تقرر أيضا "أن تكون الترتيبات التنظيمية للاجتماع الرفيع المستوى على النحو التالي:

(أ) سيتألف الاجتماع الرفيع المستوى مما يلي:

'١' جزء افتتاحي تُقدّم فيه بيانات يدلي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشخص لا يخفي حقيقة إصابته بالفيروس وشخصية بارزة تشارك بنشاط في جهود التصدي للفيروس/الإيدز؛

'٢' مناقشة عامة تقدم فيها بيانات تدلي بها الدول الأعضاء والمراقبون في الجمعية العامة؛ وتوضع قائمة بالمتكلمين وفقاً للأعراف المتبعة في الجمعية، وستكون المدة الزمنية المحددة لإلقاء تلك البيانات ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات المُدلى بها باسم مجموعة من الدول؛

'٣' ما لا يتجاوز خمس حلقات نقاش مواضيعية، تُعقد بالتعاقب مع المناقشة العامة؛

'٤' جزء ختامي يتضمن بيانات من رؤساء حلقات النقاش، تُقدّم فيه ملخصات للمناقشات؛

(ب) ستُعقد الجلسات من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠؛

(ج) سيقرر رئيس الجمعية العامة شكل الاجتماع، شخصيا أو افتراضيا أو اجتماع مختلط، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٢١ بناء على تقييم الظروف الصحية وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛ (ج) سيقرر رئيس الجمعية العامة شكل الاجتماع، شخصيا أو افتراضيا أو اجتماع مختلط، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٢١ بناء على تقييم الظروف الصحية وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛

وبحذف الفقرة ٢٣ من المنطوق "سيطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل ٢٠٢١، جلسة تحاور غير رسمية لأصحاب المصلحة المتعددين، وأن يرأس تلك الجلسة، بمشاركة نشطة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين له والمتأثرين به، بمن فيهم الفئات السكانية الرئيسية وممثلو الدول الأعضاء والمراقبون في الجمعية العامة، والبرلمانيون، وممثلو الحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني المدعوة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الخيرية والأوساط الأكاديمية والرابطات الطبية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية الأوسع نطاقا، في إطار العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى، وتطلب كذلك إلى الرئيس أن يعد موجزا لوقائع الجلسة قبل الاجتماع الرفيع المستوى".

وبموجب الفقرة ١٣ من المنطوق، فإن الجمعية العامة "تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن يواصل، قدر المستطاع، تسهيل إجراء مشاورات شاملة على الصعيدين القطري والإقليمي بمشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مثل الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة زمنيا الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠٢٠، وتوفير الفرص لسد الثغرات وتخطي العقبات ومواجهة التحديات في هذا المجال؛

وبموجب الفقرة ١٥ من المنطوق، "تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد مشاورات مفتوحة في الوقت المناسب على نحو شفاف وشامل للجميع مع جميع الدول الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتقرير الأمين العام وغيره من المساهمات في العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى، بهدف اعتماد إعلان مقتضب وعملي المنحى، باعتباره نتيجة للاجتماع الرفيع المستوى، تتفق عليه الدول الأعضاء، ويعيد تأكيد إعلان الالتزام والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويستند إليها لتوجيه ورصد جهود

التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بعد عام ٢٠٢٠، نحو الوفاء بالالتزام بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠".

وفيما يتعلق بالفقرات ٢، ٨، ١٣ و ١٥ من المنطوق، تفهم الأمانة العامة أن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، وجلسات الاستماع والمشاورات التي تعقدها جهات معنية متعددة، ستستخدم استحقاقات الجمعية العامة في الاجتماع. وإذا عقدت أي من الاجتماعات أو جلسات الاستماع أو المشاورات في شكل افتراضي أو مختلط بدلا من شكل الحضور الشخصي، فإن برامج كل منها ستعدل إلى ساعتين، مع مراعاة أن الترجمة الشفوية المتزامنة عن بعد لا تتاح إلا لمدة ساعتين لكل اجتماع، وإلا، ستنشأ آثار إضافية على التكاليف لا يمكن الوفاء بها في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠٢١.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق، للبقاء ضمن استحقاقات الجمعية العامة، فإن الترتيبات التنظيمية للاجتماع الرفيع المستوى، الذي يتألف من جزء افتتاحي، ومناقشة عامة، وما يصل إلى خمس حلقات نقاش مواضيعية، وجزء ختامي، ستعقد على الترتيب من الساعة ١٠ صباحا إلى الساعة ١٣ بعد الظهر، ومن الساعة ١٥/٠٠ بعد الظهر إلى الساعة ١٨/٠٠ بعد الظهر، وليس بالتوازي أو على الترتيب لمدة ساعتين صباحا، ومن ساعتين بعد الظهر إذا عقدت الجلسات في الساعة ١٨/٠٠ بعد الظهر في شكل افتراضي أو مختلط، وإلا ستنشأ آثار إضافية على التكاليف لا يمكن الوفاء بها في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠٢١.

وبناء على ذلك، فإن اعتماد مشروع القرار A/75/L.59 لن ينطوي على أي آثار في الميزانية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية.

وقد وزع البيان الذي قرأته للتو من خلال الموقع العام للبوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE وسيتاح في اليومية تحت وصلة البيانات الإلكترونية للاجتماع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار A/75/L.59 ومشروعي التعديلين A/75/L.60 و A/75/L.61، المرجو من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار و/أو مشاريع التعديلات القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (بالإنكليزية): أردت ببساطة أن أرد على التعديل الذي اقترحه الوفد الروسي وأن أقول بوضوح تام إن المملكة المتحدة لا تؤيد حذف عبارة "بما في ذلك المجموعات السكانية الرئيسية" من النص.

إن في إزالة هذه العبارة محاولة لتجاهل حقيقة أن هناك مجموعات متأثرة بشكل غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفقا للمبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشير مصطلح "المجموعات السكانية الرئيسية" أو "المجموعات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية" إلى تلك المجموعات التي ترجح إصابتها بالفيروس أو نقله للآخرين. وبالتالي فإن مشاركة تلك المجموعات أمر حاسم لنجاح التصدي للفيروس. ويعدُّ رفض الاعتراف بهذه المجموعات – أو نفي حقيقة أن هناك مجموعات متأثرة بشكل غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سلوكا تمييزيا وتجاهلا لواقع عمل البرنامج المعني، بل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي.

ولذلك، نأمل أن ينضم إلينا آخرون في التصويت معارضة لمشروع التعديل A/75/L.61 الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأوجز كلمتي. لا تؤيد الولايات المتحدة أيضا مشروع التعديل A/75/L.61 الذي اقترحه الاتحاد الروسي والذي سيحذف عبارة "المجموعات السكانية الرئيسية" من نص مشروع القرار A/75/L.59.

ونتفق تماما مع الحجج التي قدمها زميلنا ممثل المملكة المتحدة. وأود أن أضيف أنه في الوقت الذي أكدت فيه منظمة الصحة العالمية أهمية إعطاء الأولوية لمن لديهم شواغل صحية وأكثر الفئات ضعفا، ينص التعديل الروسي على نقيض ذلك تماما باستبعاد ذكرهم في طرائق الحدث الذي تنظمه الأمم المتحدة والذي يركز على إحدى أكبر الأزمات الصحية المعروفة بالنسبة لجيلنا قبل جائحة مرض فيروس كورونا – ولا يزال قائما حتى اليوم.

وبالتالي سنصوت معارضين للتعديل ونشجع الآخرين على أن يحذو حذونا أيضا.

السيد كونستانتينوبولسكي (*تكلم بالروسية*): لا يوافق وفد بلدي على التعديل A/75/L.60. لأنه لا يتوافق مع الممارسة المتبعة في الجمعية العامة ولا يأخذ في الاعتبار تباين المواقف بين الدول الأعضاء. وعليه نطلب طرحه للتصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل A/75/L.60 بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع التعديل A/75/L.60: الأرجنتين، إكوادور، أندورا، أوكرانيا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، سويسرا، كندا، كيريباس، ليبريا، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، موناكو ونيوزيلندا

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل A/75/L.61 بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة أصبح البلدان التاليان مشاركين في تقديم مشروع التعديل A/75/L.61: ليبيا والسنغال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نمضي للبت في مشروع القرار A/75/L.59 تبت الجمعية العامة أولا – وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي – في مشروعي التعديلين A/75/L.60 و A/75/L.61، واحدا تلو الآخر.

ستتخذ الجمعية العامة أولا قرارا بشأن مشروع التعديل A/75/L.60. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الكونغو، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كيريباس، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور – ليشتي، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

المعارضون:

الجزائر، البحرين، بيلاروس، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، الصين، كوبا، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غانا، غينيا، الهند، إندونيسيا، العراق، جامايكا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، موريشيوس، المغرب، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، الإمارات

العربية المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

بنغلاديش، بربادوس، بوتان، كابو فيردي، شيلي، كوت ديفوار، جيبوتي، إثيوبيا، مدغشقر، مالي، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، السودان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا

اعتمد مشروع التعديل A/75/L.60 بأغلبية ٧٧ صوتا ومعارضة ٤٠ عضوا، مع امتناع ٢١ عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل A/75/L.61. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بيلاروس، بروني دار السلام، الكاميرون، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، غانا، غينيا، إندونيسيا، العراق، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، ماليزيا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كيريباس، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زامبيا

الممتنعون عن التصويت:

الصين، كوت ديفوار، الكونغو، جيبوتي، إثيوبيا، ليبريا، مدغشقر، مالي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جمهورية تنزانيا المتحدة

رفض مشروع التعديل A/75/L.61 بأغلبية ٩١ صوتا وتأييد ٣٠ صوتا، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إذ تم اعتماد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.60، سنشرع في البت في مشروع القرار A/75/L.59 بصيغته المعدلة.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد كونستانتينوبولسكي (*تكلم بالروسية*): إذ تم اعتماد مشروع التعديل A/75/L.60، نقترح مشروع التعديل الشفوي التالي لمشروع القرار A/75/L.59.

نقترح إدراج فقرة جديدة بعد الفقرة ١١ على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

”تقرر أن الترتيبات المبينة في الفقرة ١١ أعلاه لا تعتبر سابقة لأحداث أخرى مماثلة“.

(تكلم بالروسية)

وتستنسخ الفقرة الجديدة المقترحة صياغة القرارات ٢٢٨/٧٠ و ١٨٠/٦٥ و ٢٢٤/٦٠ بشأن طرائق الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي عقدت في أعوام ٢٠١٦ و ٢٠١١ و ٢٠٠٦ على التوالي. كما وردت صياغة مماثلة في القرار ٢٤٢/٥٥ بشأن الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقودة في عام ٢٠٠١.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأعترض على مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي لإدراج فقرة جديدة بعد الفقرة ١١ لأن الاتحاد الروسي، بعد أن خسر لتوه التصويت بصورة مدوية على مشروع التعديل A/75/L.61، يحاول الآن الالتفاف لتقييد يدي الجمعية العامة بشأن القرارات المقبلة.

وليس من الممكن أن نحدد الآن للجمعية العامة ما قد تتخذه من قرارات في المستقبل على أساس افتراضي باعتماد هذا النوع من مشاريع التعديلات. ولذلك، فإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على أن تقرر، كما سنقرر، اتخاذ الجمعية العامة للقرارات الخاصة بتلك المسائل عندما تنشأ الحاجة إلى اتخاذ قرارات تتعلق بطرائق الاجتماعات المقبلة وألا نحاول تقييد أيدي الجمعية العامة بالنظر في قراراتها المقبلة بهذه الطريقة.

وأود أيضا أن أذكر الدول الأعضاء بأن هذا القرار ليس قرارا جديدا. وهذا ليس خروجا عن المعتاد. نحن نعود إلى الممارسة السابقة الراسخة في ثلاثة قرارات متتالية بشأن الطرائق – القرارات ٢٤٢/٥٥ و ٢٢٤/٦٠ و ١٨٠/٦٥ المعتمدة في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠١١ على التوالي. ولذلك، أود أن أشجع الدول الأعضاء، كما فعلت قبل لحظات قليلة، على التصويت ضد مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحته روسيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل البرتغال بشأن نقطة نظام.

السيد كاستيلبرانكو سواريس (البرتغال) (بالإنكليزية): نود أيضا أن نشجع الأعضاء على التصويت ضد مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل روسيا لنفس الأسباب التي طرحها ممثل المملكة المتحدة بالفعل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل الاتحاد الروسي.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، البحرين، بيلاروس، بروني دار السلام، الكاميرون، الصين، كوبا، مصر، إريتريا، غينيا، الهند، إندونيسيا، العراق، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كيريباس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،

سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تونس، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

الممتنعون عن التصويت:

بوتان، البرازيل، شيلي، كوت ديفوار، الكونغو، جيبوتي، إثيوبيا، فيجي، غانا، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، ناميبيا، سري لانكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا

رفض مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ٧٨ صوتا وتأييد ٣٤ صوتا، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نقترح تعديلاً آخر على الفقرة ٨ من مشروع القرار A/75/L.59. ونود أن نطلب إدراج الحاشية التالية فيما يتعلق بعبارة "الفئات السكانية الرئيسية":

(تكلم بالإنكليزية)

"ينبغي لكل بلد أن يقدم ترعريفا للفئات السكانية المحددة التي يعتبرها أساسية في استجابته لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استناداً إلى السياق الوبائي والاجتماعي الوطني".

(تكلم بالروسية)

تستند هذه الحاشية إلى أحكام واستراتيجيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ ومن عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا أعرف من أين أبدأ بمشروع التعديل الشفوي هذا. هناك حاشية. وهناك الكثير مما يمكن إخراجه من المنظور الموضوعي والسياسي والتقني فيها. ونعتقد أنه من غير المناسب أن نحاول إدخال هذا النوع من التعديلات على المشهد نظراً لأهمية عملنا الجماعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مدى سنوات عديدة، لم نضطر خلالها قط إلى مواجهة شيء من هذا القبيل في مشروع قرار يتعلق بالطرائق. فمن الواضح أن هذا يسيس لغة مشروع القرار. لذلك فإننا نعارض مشروع التعديل الشفوي ونشجع الوفود الأخرى على التصويت معارضة له أيضاً.

السيد كاستيلبرانكو سواريس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنه ليس من المناسب إضعاف صياغة الأمم المتحدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وللأسف، ليس الوقت مناسباً أيضاً لتقديم صياغة، في اللحظة الأخيرة، ربما لا يستطيع معظمنا، بما أننا لسنا خبراء، أن يؤكدها تماماً فيما يتعلق بشروط مشروع الحاشية وآثاره. ولذلك أشجع جميع الأعضاء على التصويت معارضين لمشروع التعديل الشفوي هذا.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، سأتكلم بإيجاز شديد. بصرف النظر عن أن هذه محاولة مؤسفة لنصب كمين للجمعية العامة بهذه الصيغة بعد أن تم التفاوض بشأن مشروع القرار المتعلق بالطرائق، الوارد في الوثيقة A/75/L.59، على مدى عدة أشهر وحيث أعطى الذين طرحوا تعديلات منا مهلة الـ ٤٨ ساعة المعتادة للنظر في تلك التعديلات، فإنها تدهشني كحاشية غريبة بعض الشيء، لأن ما تفعله الجمعية العامة، بطبيعة الحال، لا يعوق بأي شكل من الأشكال قدرة أي دولة عضو على تحديد ما تريد القيام به بصورة مستقلة من حيث طرقها الخاصة للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكل ما نحاول القيام به، كما نفعل دائماً في هذه القاعة، هو تقديم المشورة والتوجيه وأفضل الممارسات للدول الأعضاء. إن مشروع الحاشية هذا، في أحسن الأحوال، زائد عن الحاجة، ولكنني أعتقد أن ما يقف وراءه هو شيء أكثر خبثاً بقليل. ولذلك آمل أن ينضم إلي الآخرون في التصويت معارضين له.

السيد الفايز (المملكة العربية السعودية): أعتقد أن الميسرين لو تنازلا واستمعا إلى كل الآراء أثناء المناقشات لما لجأنا إلى القيام بما

يجري الآن. وبالتالي يعرب وفد بلدي عن أسفه لعدم تمكننا من إضافة التعديلات التي قُدمت خلال المفاوضات من جانب عدد من الدول ولم تؤخذ في الاعتبار، خاصة وأن المسألة قيد النظر هي موضوع اجتماع رفيع المستوى ويجب أن يحظى بتوافق الآراء. ولذلك فإنني أضم صوتي للاتحاد الروسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي الذي قدمه الاتحاد الروسي.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، البحرين، بيلاروس، بروني دار السلام، الكاميرون، الصين، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غينيا، الهند، إندونيسيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، ماليزيا، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تونس، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

الممتنعون عن التصويت:

بنغلاديش، كابو فيردي، كوت ديفوار، الكونغو، جيبوتي، إسواتيني، فيجي، غانا، العراق، كيريباس، ليسوتو، مدغشقر، مالي، موزامبيق، ناميبيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، زامبيا

رُفض التعديل الشفوي بأغلبية ٨١ صوتاً وتأييد ٣٠ صوتاً، مع امتناع ١٨ عضواً عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.59 المعنون "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١"، بصيغته المعدلة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن مضطرون إلى الإشارة إلى أن مشروع القرار A/75/L.59 لا يأخذ في الاعتبار معظم المقترحات التي قدمها وفدنا، على الرغم من أن عدداً من الدول أيدها أثناء المفاوضات. ولذلك فإننا مضطرون إلى أن نطلب طرح مشروع القرار للتصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/75/L.59، بصيغته المعدلة.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا،

كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، مصر، مدغشقر، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

اعتمد مشروع القرار A/75/L.59 بصيغته المعدلة بأغلبية ١٣٩ صوتا بدون معارضة، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٧٥/٢٦٠).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن التعليلات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي الوفود بها من مقاعدها.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكر الميسر على قيادته فيما يخص القرار ٧٥/٢٦٠. وكان من دواعي سرور الولايات المتحدة الأمريكية أن تصوت مؤيدة القرار، وإن كنا نفضل لو تم اتخاذه بتوافق الآراء اليوم. ونود أن نُشير إلى عدة نقاط بشأن النص النهائي.

إن الولايات المتحدة فخورة بدعمها القوي والطويل الأمد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وولاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن فخورون أيضاً بعمل البرنامج على حماية الفئات الأكثر ضعفاً والالتزام القوي بالبيانات، والعلوم، والقرارات المستندة إلى البيانات والقائمة على العلم، مع وجود قاعدة بيانات وبائية شاملة.

وتعرب الولايات المتحدة عن سرورها للنتائج المتعلقة بمشروع التعديل A/75/L.60، على الفقرة ١١. إن مشاركة المجتمع المدني أمر حاسم الأهمية فيالاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولولا أولئك الذين يقودون الجهود في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الميدان، لما تمكنا من عقد اجتماع رفيع المستوى. ويشكل تصويت اليوم خطوة هامة نحو ضمان مشاركة المجتمع المدني في ذلك الاجتماع الحاسم وانتصار أوسع نطاقا لمشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة.

إن المجتمع المدني بمثابة أعيننا وآذاننا التي تنقل لنا ما يجري على أرض الواقع، وهو يقدم لنا معلومات ووجهات نظر هامة بشأن عدد من القضايا. وينبغي أن يكون حاضرا على طاولة جميع اجتماعات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد رأينا بشكل مباشر الآثار السلبية للصيغة التقييدية خلال اجتماع عام ٢٠١٦، حيث تم منع أكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية من المشاركة بدون شفافية، وفي كثير من الأحيان بدون علم البلدان التي تعمل فيها. وكان لدى وفد بلدي منظمة

غير حكومية واحدة منع آخرون حضورها ذلك الاجتماع في عام ٢٠١٦. ولا يمكننا أن نسمح باستبعاد أصوات المجتمع المدني الناقدة مرة أخرى ونحن نخطط لاجتماع هذا العام.

كما نشعر بخيبة الأمل لرؤية بعض الوفود تقدم مشروع تعديل لحذف عبارة "الفئات السكانية الرئيسية". ومن بين الذين حددهم بوضوح برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفهم فئات سكانية رئيسية، أفراد معرضون بشكل خاص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكثيرا ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الكافية. وهم أساسيون في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويجب أن يكونوا حاضرين في الاجتماع الرفيع المستوى.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى الخطوات التالية التي تسبق الاجتماع، بما في ذلك المفاوضات بشأن الإعلان السياسي.

السيدة شمات (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): صوتت جمهورية بيلاروس مؤيدة القرار ٢٦٠/٧٥، المعنون "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١".

نحن نولي أهمية كبيرة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقوم نظام مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بيلاروس وتنظيم الرعاية الطبية والعلاج والدعم على مبادئ تتسق مع إطار أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال شراكات مستمرة وديناميةمع منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية، التي يدعمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، نجحت بيلاروس في الحد بدرجة كبيرة من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

ونعتبر الاجتماع الرفيع المستوى المقبل عنصرا هاما في تعزيز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، ومنبرا هاما لتبادل أفضل الممارسات والآراء والخبرات.

وبالإضافة إلى المسائل الموضوعية، نعتقد أن القرار عنصر هام في وضع إجراءات وطرائق محددة للاجتماع المقبل. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء طبيعة المفاوضات وإدراج عبارات مثيرة للجدل عمدا في النص النهائي، فضلا عن الابتعاد عن الممارسة السابقة فيما يخص اجتماعات مماثلة.

أولا، شاركت بيلاروس في تقديم مشروع تعديل الفقرة ٨، الوارد في الوثيقة A/75/L.61، وصوتت مؤيدة حذف عبارة "الفئات السكانية الرئيسية" من تلك الفقرة. ويستند ذلك إلى الممارسة القائمة التي تتسم فيها المشاورات والمناقشات التفاعلية كجزء من الاجتماعات المقبلة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بطبيعة غير رسمية. ونعتقد أن عدم وجود تعريف لطبيعة المشاورات، إلى جانب إدراج عبارة "الفئات السكانية الرئيسية"، التي لم تحظ بتأييد شامل، يعوقان إلى حد كبير تحقيق توافق شامل في الآراء بشأن القرار.

ثانيا، أيدت بيلاروس مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

ثالثا، صوتت بيلاروس معارضة مشروع التعديل A/75/L.60 المتعلق بإجراءات مشاركة المنظمات غير الحكومية. ونعتقد أن مشروع التعديل لا يتسق مع الممارسة السابقة، ويحد إلى حد كبير من الصلاحيات السيادية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحديد معايير مشاركة المنظمات غير الحكومية في ذلك النوع من الاجتماعات. وقد نصت القرارات المتخذة التي سبق ذكرها بشأن هذا الموضوع، كما اقترح الاتحاد الروسي، على أن هذه الإجراءات بالنسبة للمشاركين من المنظمات غير الحكومية لن تشكل سابقة لأحداث أخرى مماثلة.

السيد كونستانتينبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٠/٧٥. ونلاحظ مع الأسف أن عملية التشاور بشأن القرار لم تكن متوازنة أو شفافة، واختتمت قبل الموعد المحدد لها. ولذلك، أود أن أقول لممثل البرتغال إن ذلك هو السبب الذي جعلنا لا نتمكن من تقديم مشروع الحاشية أثناء المفاوضات، بحضور خبراء قادرين على تقييمها من وجهة نظر

الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أنني شاركت في جميع مراحل المفاوضات، فإنني أسمع لأول مرة أن المفاوضات استمرت شهورا.

يوافق وفد بلدنا تماما على هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المهم جدا، ويؤيد تأييدا شاملا ملاءمة القرار ٧٥/٢٦٠ لمقتضى الحال، فضلا عن أهمية عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وما يؤكد هذا عملنا المتخصص على الصعيد الوطني وإتاحتنا الموارد لدعم مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمؤازرة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال.

ولذلك فإن استخدام هذا النوع من القرارات لفرض أحكام معلوم أنها مثيرة للجدل – مع بعض الوفود التي تقوض عن علم وحدة الجمعية العامة، وخاصة في سياق قيود مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) – أمر مخيب للآمال ببساطة. والأمر لا يتعلق بالاعتراف بمساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلا يشك أحد في أهمية هذا العمل وضرورته. بل إن المشكلة تكمن في الرغبة المستمرة لدى عدد من البلدان في أن تنتقص من الطابع الحكومي الدولي لصنع القرار في الجمعية العامة وأن تتجاهل قواعد العمل في هذه الهيئة.

إننا مضطرون في ظل هذه الظروف إلى النأي بأنفسنا عن الصيغة الواردة في الفقرة ٨ بشأن الفئات السكانية الرئيسية والفقرة ١١ المتعلقة بإجراءات اختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى. ولن يسترشد وفد بلدنا بتلك الأحكام غير التوافقية.

السيد جيشنغ شنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين ناميبيا وأستراليا على جهودهما كميسرين للعملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا نشيد بالميسرين على انخراطهما في مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء لكفالة أن يركز القرار ٧٥/٢٦٠ على تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى وطرائق جعله يحقق النتائج المتوقعة.

وقد شاركت الصين في المشاورات بشأن القرار بطريقة بناءة. ونحن نؤيد عقد اجتماع رفيع المستوى لتشجيع المزيد من الاهتمام الدولي بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته ومواصلة تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم والمساعدة للبلدان التي تواجه تحديات خطيرة في مجال الوقاية والسيطرة.

وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الرفيع المستوى، تعتقد الصين أنه يجب على الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الدولية تمثيلا وموثوقية، أن تجسد المبدأ المستند إلى العضوية وطابعها الحكومي الدولي. وينبغي أن تتقيد مشاركة المنظمات غير الحكومية تقيدا صارما بمبدأ عدم الاعتراض، وهو مبدأ هام في دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي كفالة المشاركة المنظمة للمنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة.

وتعارض الصين تصرفات بعض البلدان في البحث في كل مكان بدلا من استخدام ما هو متاح أو في متناول اليد. فتلك البلدان تنحرف عن توافق الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية بالإشارة إلى الصياغة الواردة في قرار عام ٢٠١١ (القرار ٦٥/٢٧٧، المرفق). وهذا التراجع يتعارض مع مهمة الأمم المتحدة وهدفها المتمثل في البقاء سديدة مع تغير الزمن. كما إنه يتعارض مع الممارسات الرشيدة المعتادة للمنظمة، إذ أنه يقوض روح التعاون بين الدول الأعضاء ولن يساعد الميسرين على إحراز التقدم في العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة في أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني. وينبغي أن تفضي مشاركة الأخير إلى مساعدة البلدان المعنية على تعزيز قدراتها في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/

الإيدز وعلاجه وحشد المزيد من الموارد في ذلك الصدد والتصدي لتحديات الوقاية والعلاج المتصلة بذلك.

ونعتقد في نفس الوقت أنه ينبغي احترام سيادة هذه البلدان وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن من المهم احترام واتباع قواعد وممارسات راسخة في هذا السياق من أجل كفالة أن تكون مشاركة تلك المنظمات منظمة وقائمة على القواعد، لأن ذلك يتماشى مع المصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة ومع المصالح المشتركة للدول الأعضاء. وانطلاقا من روح التعاون المفيد للجانبين، فإن الصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق نتائج إيجابية في الاجتماع الرفيع المستوى.

السيد مولاشيلا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر إندونيسيا أستراليا وناميبيا على جهودهما كميسرين في صياغة القرار ٧٥/٢٦٠.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا القرار المتعلق بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٢١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال لأن إندونيسيا ترى في القرار برمته صفقة بشأن الموضوع المهم والمناسب المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

غير أن لدى إندونيسيا تحفظات على الفقرة ٨ من القرار. ونعيد التأكيد على أن إندونيسيا تشيد بدور المجتمع الأوسع نطاقا في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدعمه، من دون أن تحدد بالضرورة شريحة من السكان. ويستند تحفظنا فقط إلى لوائحنا الوطنية والسياق والثقافة التي تنطبق في إندونيسيا. ولذلك فلا يمكن فهم موقفنا اليوم على أنه قبول لتلك الإشارات بوصفها صيغة متفقا عليها للوثيقة الختامية المقبلة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

السيد الفايز (المملكة العربية السعودية): أولا، أتفق مع ما قاله زميلي من الوفد الروسي بشأن المفاوضات في مداخلته الأخيرة.

صوت وفد بلدي مؤيدا القرار ٧٥/٢٦٠ حتى لا يخرج عن الإجماع، خاصة وأن الموضوع مهم وفيه اجتماع رفيع المستوى لمرضى الأيدز ويجب أن يكون متوافقا عليه من جميع الدول.

يسجل وفد بلدي تحفظا على إضافة عبارة "بمن فيهم الفئات السكانية الرئيسية" في الفقرة الثامنة من القرار، وأيضا تحفظا كاملا على الفقرة العاملة ١١ من نفس القرار، وآمل من معاليكم أن يُسجل تحفظنا في محضر الجلسة.

السيد المنصوري (قطر): بداية تعرب دولة قطر عن شكرها وتقديرها لميسري مشروع القرار، أستراليا وناميبيا، على جهودهما البناءة خلال فترة المفاوضات للخروج بهذا النص.

لقد صوتت دولة قطر لصالح القرار ٧٥/٢٦٠ المعنون: "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١" إيمانا منا وتأكيدا على أهميته وتوقيت تقديمه للتأكيد على تحقيق الغايات المحددة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لعام ٢٠١٦، خاصة في ظل الانتكاسات الإضافية التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩.

وفيما يخص الفقرة العاملة ٨، نؤكد التأكيد بأن بلدي سينظر في هذه الفقرة في إطار يحترم قوانينه وتشريعاته الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بمصطلح "الفئات السكانية الرئيسية". ويؤكد وفد بلدي أنه سينظر في هذا المصطلح بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والقيم الدينية والثقافية للمجتمع ومسؤولية كل دولة في تحديد الفئات السكانية الرئيسية في السياق الوطني والاجتماعي الخاص بها.

وختاما نطلب إدراج هذا البيان في محضر الجلسة.

السيدة نداو دييغ (السنغال) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أصحح خطأ فيما يتعلق بمشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.61 الذي لم يشارك وفد بلدي في تقديمه. لقد كان ذلك مجرد خطأ تقني أعتذر عنه.

آخذ الكلمة لأؤكد ترحيب وفد بلدي بمبادرة عقد الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٢١ بشأن الفيروس/الإيدز الذي يعتبر مسألة صحية كبرى. ونود أيضا أن نهنئ ميسري القرار ٧٥/٢٦٠ اللذين لم يدخرا جهدا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه طوال فترة المفاوضات.

لكن وإذ تنضم السنغال إلى توافق الآراء، فإنها تنأى بنفسها عن الإشارة الواردة في الفقرة ٨ من النص إلى "المجموعات السكانية الرئيسية". لأن تعريف هذا المصطلح الغامض يشمل إشارات إلى مفاهيم تتعارض مع موقفنا الوطني من هذه المسألة. ولهذا السبب أيضا أيدنا مشروع التعديل.

السيد كيتا (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب باسم اليابان بالقرار ٧٥/٢٦٠ بشأن تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز لعام ٢٠٢١. نحن ممتنون للميسرين، ناميبيا وأستراليا، على قيادتهما وعملهما المتفاني.

بداية، إذ نقدّر القرار بشأن التحضير لعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقرر في حزيران/يونيه، نود أن نكرر التأكيد على أهمية وضع مجموعة من المسائل الصحية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق التغطية الصحية الشاملة والنظم الصحية للنهوض بالخطة الصحية برمتها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي أن ندعو إلى التغطية الصحية الشاملة لتجنب استبعاد الفيروس/الإيدز وإدماجه في نهج شامل إزاء مجموعة من المسائل الصحية خارج نطاق مكافحة الأمراض على أساس فردي، بما في ذلك السل والأمراض غير المعدية وغيرهما من الأمراض المستجدة. وينبغي أن نهدف الآن إلى إدماج الجهود المتعلقة بالبنود الفردية المدرجة في الخطة الصحية في نهج شامل قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٢٣.

ثانيا، نود أن نكرر التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني. وينبغي لنا، على وجه الخصوص، أن ننظر إلى الدور الهام الذي لعبه المجتمع المدني في تاريخ علاج الفيروس/الإيدز ومكافحته. وفي اليابان أيضا هناك تاريخ مأساوي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من منتجات الدم لمرضى الهيموفيليا، ولكن لا شك في إحراز تقدم كبير على المستوى المؤسسي وتدابير مكافحة الأمراض وزيادة الوعي نتيجة للجهود التعاونية التي تبذلها مجموعات المرضى والفئات المهنية والحكومات وغيرها. وتذكرنا مبادرات المجتمع المدني هذه بأهمية اتباع نهج منطلق من القاعدة إزاء الأمن البشري.

وفي سياق مكافحة الفيروس/الإيدز أسهمت منظمات المجتمع المدني إسهاما كبيرا في حماية وتمكين جميع الأفراد الضعفاء. ولهذا السبب أيدت اليابان مشروع التعديل المقترح للفقرة ١١ الذي قدمته المملكة المتحدة ودول أعضاء أخرى (A/75/L.60).

ونتطلع إلى إجراء مناقشة مجدية في الاجتماع الرفيع المستوى القادم بشأن الفيروس/الإيدز بمشاركة مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني.

السيد الخالدي (العراق) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب العراق باعتماد الجمعية العامة للقرار A/75/260 المعنون "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز لعام ٢٠٢١" ويود أن يشكر الميسرين على تمكينهما من اعتماده. إن العراق يولي أهمية كبيرة لمكافحة الفيروس/الإيدز ويدرك أن هذه المتلازمة لا تزال تشكل تحديا صحيا وإنمائيها ملحّا. عليه صوّت العراق مؤيدا للقرار.

بيد أن العراق لا يعتبر هذا القرار سابقة لقرارات أخرى بشأن الطرائق. وفي هذا الصدد، يود العراق أن ينأى بنفسه عن مصطلح "فئة سكانية رئيسية" الوارد في الفقرة ٨. علاوة على ذلك، يشيد العراق بالمساهمات الرئيسية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

ولكن يعتقد العراق أن التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.60 للفقرة ١١ يشكل سابقة جديدة ويمهد الطريق لتفسيرات مختلفة وهو نهج لا يؤدي إلى نتائج بناءة. ولذلك صوت العراق معارضا للتعديل ولا يعتبره توافقيا أو سابقة لقرارات أخرى للقرارات بشأن الطرائق. بناء عليه، ينأى العراق بنفسه عن الفقرة ١١ بصيغتها المعدلة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن زميلي الميسر ممثل أستراليا، السفير فيفيلد، وبطبيعة

الحال، بالنيابة عني وعن بلدي ناميبيا. لقد كان شرفا لنا أن نتعاون في تيسير تسوية قرار بشأن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز لعام ٢٠٢١ (القرار ٧٥/٢٦٠). ونشكر رئيس الجمعية العامة على تكليفنا بتلك المهمة الهامة.

ومنذ ظهور وباء الفيروس/الإيدز لأول مرة في بدايات الثمانينات أصيب به نحو ٧٦ مليون شخص وتوفي ٣٣ مليون شخص بسبب أمراض متصلة بالإيدز. ولكن تحققت مكاسب كثيرة في مكافحة الفيروس. ففي عام ٢٠١٦ أُسقِط الفيروس/الإيدز من قائمة الأسباب العشرة الرئيسية للوفاة التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩ تلقى ما يقرب من ٢٥,٤ مليون شخص العلاج المضاد مضاد للفيروسات العكوسة.

ولكن لا تزال هناك تحديات جسام. لم يحقق العالم بعد الأهداف التي حددناها لأنفسنا في الإعلان السياسي في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق). وزاد مرض فيروس كورونا من تقويض التقدم الحالي نتيجة لتحويل الخدمات الصحية والموارد والاستثمارات لمكافحته.

وإن لحركة مكافحة الفيروس/الإيدز تاريخا حافلا بحشد المشاركة السياسية. ويتيح اجتماع هذا العام فرصة هامة لتقييم إنجازاتنا والمكاسب التي يجب علينا حمايتها لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ويُعدُّ اتخاذ القرار ٧٥/٢٦٠ اليوم – وإن تم ذلك عن طريق التصويت للأسف – خطوة أولى هامة نحو عقد الاجتماع الرفيع المستوى. وهو يوفر لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولمكتب رئيس الجمعية العامة ولاية لبدء الأعمال التحضيرية.

وبصفتنا من الميسرين المشاركين، كان لدينا عدد من الأهداف التي سعينا إلى تحقيقها في هذه العملية. أولاً، سعينا إلى كفالة اعتماد قرار الطرائق في الوقت المناسب، مما يتيح وقتاً كافياً لمكتب رئيس الجمعية العامة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى. كما سعينا إلى تقديم نص يعالج بعض التحديات التي واجهتنا في آخر مرة عقد فيها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأظهرنا التزامنا بالقدر نفسه للتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأخيراً، سعينا إلى تقديم نص يمكن أن يجد أرضية مشتركة ويكفل أوسع تأييد ممكن.

ولم نغفل عن هدفنا المشترك طوال العملية، وهو عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وقت لاحق من هذا العام لاستعراض التقدم المحرز بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦. ولذلك، وبينما نقر بأن القرار ٧٥/٢٦٠ ليس نصاً مثالياً لبعض الوفود، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأنه يمثل أفضل توازن ويساعدنا على المضي قدماً للتحضير للاجتماع.

ونثني على جميع الوفود لمشاركتها النشطة والبناءة في المفاوضات واستعدادها للمشاركة معنا ومع فريقينا. وندرك أن اجتماع هذا العام سيبدو مختلفاً عما اعتدنا عليه، ولكننا ملتزمون بالعمل على نحو مبتكر لضمان وجود فرص للمشاركة والإسهام الهادفين لجميع أصحاب المصلحة.

وإذ نركز على الإعلان السياسي، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع الممثلين لتقديم نص طموح يجسّد التقدم المحرز والتحديات الجديدة التي نواجهها في استجابتنا العالمية.

ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعتمدوا على دعمنا وتفانينا عند المضي قدماً. وأود أن أشكر جميع الوفود على كلماتها اللطيفة التي أُعرب عنها للميسرين المشاركين.

السيد بلاك (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لم يكن وفد كندا يعتزم أن يأخذ الكلمة اليوم، بعد أن شاطر آراءه القوية أثناء المفاوضات بشأن القرار ٧٥/٢٦٠. ومع ذلك، فقد ازداد قلقي إزاء الانتقادات الضمنية

التي سمعتها على مدى نصف الساعة الماضية فيما يتعلق بطبيعة المفاوضات من أجل القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا القوي للممثلين الدائمين لأستراليا وناميبيا ولفريقيهما. وأستطيع، بوصفي من الوفود التي شاركت بنشاط طوال المفاوضات، أن أؤكد للجمعية أنها كانت محترمة وأتاحت وقتاً كافياً لجميع المشاركين ولمقترحاتهم المختلفة. والواقع، كما توضح رسالة الميسرين المشاركين، أنهم عملوا حتى اللحظة الأخيرة في محاولة لإيجاد توازن في النص، ونحن نقدر جهودهم الرامية إلى السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء.

وكانت كندا فخورة بالتصويت تأييداً لهذا القرار الهام المعتمد اليوم، وبمشاركتها في تقديم مشروع التعديل A/75/L.60 مع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وما زلنا نركز على ضمان المشاركة المجدية للأشخاص الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونتطلع إلى التفاوض على وثيقة ختامية طموحة وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد إزورار (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتعليل تصويت وفد بلدي على القرار ٧٥/٢٦٠ المعنون "تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١".

ونود أن نشكر الممثلين الدائمين لناميبيا وأستراليا على جهودهما القيمة في تيسير هذا القرار الهام.

فيما يتعلق بالإشارة إلى "الفئات السكانية الرئيسية" الواردة في الفقرة ٨ المتصلة بجلسة الاستماع التفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين، نعتقد أن الإشارة الواسعة النطاق إلى ممثلي الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كان من شأنها أن توفر عبارة توافقية أفضل يتماشى مع تشريعاتنا وأنظمتنا الوطنية.

وكما ورد في قرار الطرائق السابق (القرار ٧٠/٢٢٨)، تظل جلسة الاستماع التي تعقد بين أصحاب المصلحة المتعددين غير رسمية، بما في ذلك وثيقتها الختامية. إن حذف النص المأخوذ من الفقرة ١٢ من القرار ٧٠/٢٢٨ بشأن الترتيب المبين في الفقرة ١١ من القرار ٧٥/٢٦٠ على الوجه الذي اتخذ فيه هو أمر مؤسف. وإذ نسلم بخصوصية كل عملية، فإننا نعتقد أن الفقرة ١١ من القرار ٧٥/٢٦٠ ينبغي ألا تشكل سابقة لأحداث أخرى مماثلة.

السيد محمد صالح (السودان): في البدء يشكر السودان الميسرين للقرار ٧٥/٢٦٠، الممثلين الدائمين لناميبيا وأستراليا، على جهودهما المقدرة.

ونفيد بأن السودان صوت مؤيداً للقرار إيماناً منه بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونؤكد على تحفظ السودان على عبارة "الفئات السكانية الرئيسية" الواردة في الفقرة ٨، ونرجو تضمين ذلك في محضر الجلسة.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): بداية نشكر الميسرين على جهودهما المبذولة تجاه تيسير مشروع القرار هذا.

وأخذت الكلمة لأسجل نأي وفد بلدي بالإشارة إلى "الفئات السكانية الرئيسية" الواردة في الفقرة ٨ من منطوق القرار ٧٥/٢٦٠، كما ينأى وفد بلدي بنفسه أيضاً عن التعديل الوارد في الفقرة ١١، وأرجو تسجيل ذلك في محضر الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، التي تود أن تقدم بياناً عقب اتخاذ القرار ٧٥/٢٦٠.

السيدة لودفيغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة،

ليختنشتاين والنرويج، وهما عضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونرحب بجلسة اليوم ونود أن نشكر رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين، ناميبيا وأستراليا، على جهودهما الدؤوبة.

إن الاتفاق على طرائق الاجتماع الرفيع المستوى معلم هام للاجتماع وبالتالي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٧٥/٢٦٠.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم تنته بعد؛ فهي معركة طويلة الأمد. يحصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأرواح يومياً ويحطم الأسر والمجتمعات. وكل حالة يمكن منعها تنقذ الأرواح وتجنبنا الحالات المرضية والشكاوى والعلاج مدى الحياة، فضلاً عن توفير الموارد الاقتصادية. وكل حالة تتلقى العلاج تعطي أملاً جديداً ليس للفرد فحسب، بل أيضاً للأسر والمجتمعات. ومع ذلك، أصيب حوالي مليوني شخص حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٩، ويعيش حوالي ٤٠ مليون شخص مع الإصابة به، ويقدر أن ٧ ملايين شخص لا يعرفون حتى بحالتهم وقد ينشرون المرض بشكل أكبر. لذلك أمامنا كثير من العمل يتطلب الإنجاز.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خمس فئات سكانية رئيسية معرضة بشكل خاص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتي كثيراً ما تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الكافية – إذ تمثل هذه الفئات السكانية الرئيسية وشركاؤها الجنسيون ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. ولذلك نرحب بالإبقاء على الإشارة إلى "الفئات السكانية الرئيسية" في الفقرة ٨ من القرار ٧٥/٢٦٠,٧٥ وأود أن أنتقل إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى. إنها أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولهذا السبب قدمنا – مع آخرين في مبادرة واسعة النطاق عبر الأقاليم – تعديلاً يسعدنا أن نراه يحظى بتأييد واسع النطاق وهو لن يوفر مزيداً من الشفافية فحسب، بل سيعيد أيضاً إلى الجمعية العامة سلطة صنع القرار بشأن مشاركة منظمات الخدمة المدنية.

لقد كانت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – منذ البداية – مكافحة تضافرت فيها جهود جميع أصحاب المصلحة وتُبين التجربة فيها بوضوح أننا بحاجة إلى النظر في نهج مكيفة تحديدا حسب السياق والعمل من خلالها لكي نصل إلى المجتمعات والأفراد في كل مكان ونستهدف الفئات المعرضة للخطر الشديد.

وظلت أنشطة منظمات المجتمع المدني حاسمة على مدى عقود وتستحق تقديرا كبيرا لما حققته من نجاح وما تحقق من تقدم حتى الآن. إنها تعمل على تعزيز المعرفة بشأن الوقاية والعلاج، كما تعمل ضد الوصم. وقد تمت الإشادة بقدراتها القيمة في مجال التوعية والتعبئة وأخذت في الاعتبار منذ بداية هذه المكافحة.

وإذ أن الاجتماع الرفيع المستوى سيناقش التقدم المحرز نحو القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوصفه وباء حتى الآن، ويمهد الطريق لتحقيق هدفنا الطموح ولكن يمكن تحقيقه في السنوات المقبلة، فإننا بحاجة إلى أن نستنير بمعلومات من جميع المعنيين عن تجاربهم. فلا يسعنا عدم سماع التجاربا. ولا يسعنا عدم الحصول على دعم أي من أصحاب المصلحة في مكافحة هذا المرض.

ويمنع نص الفقرة ١١ الآن إساءة استخدام مادة عدم الاعتراض. فلن تمارس قرارات الرفض بطريقة تعسفية، كما رأينا في الماضي، والقرار النهائي بشأن قائمة منظمات المجتمع المدني ستتخذه الجمعية العامة ككل وليس دولة عضو واحدة. وذلك يعيد سلطة صنع القرار إلى الجمعية.

ولأكن واضحا بشأن مسألتين – الأمر لا يتعلق باتخاذ القرارات فيما يتعلق بأي منظمة من منظمات المجتمع المدني. إنه يتعلق فقط بكفالة سماع جميع الأصوات وإتاحة تقاسم الخبرات على نطاق واسع. وليس لدينا أي سبب للخوف من سماع جميع الأصوات في التوصل إلى قراراتنا. وأود أن أشدد على أننا كنا نفضل أن تكون هناك مادة

أكثر انفتاحا بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني – كما رأينا في المسودة الأوّلية للقرار ٧٥/٢٦٠. ولكننا استمعنا بعناية إلى الوفود التي تولي اهتماما لحق الاعتراض. وبروح التوافق تلك يسعدنا جدا أن نرى التعديل المعتمد A/75/L.60، الذي صيغ بالتعاون مع تحالف واسع النطاق بين الأقاليم، يحظى بتأييد كبير.

ونتطلع إلى عقد اجتماع رفيع المستوى شامل للجميع وناجح بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.